

مسار الحراك في مصر وبواعثه

*

بويكر الجوهري (بمشاركة محمد لفريندي و خليل كروش)

إن المتأمل للتاريخ المصري الحديث يجد أن الشعب المصري قد عرف حراكاً تجديدياً خلال القرنين الماضيين، حيث عرف خمس ثورات كبرى جددت ملامح المجتمع ومذكراته.

أولى هذه الثورات كانت سنة 1805 وأعطت نظام محمد علي في مصر، وقام بهذه الثورة نخب ثقافية وسياسية بتحالف مع بعض الفئات من الجيش. أما الثورة الثانية فهي الثورة العرابية عام 1882 بزعماء أحمد عرابي، وهذه الثورة كانت ثورة شعبية وعسكرية في نفس الوقت وكانت موجهة ضد الاستبداد الداخلي والنفوذ الأجنبي¹. واعتبر الأستاذ حامد ربيع هذه الثورة بأنها انبعثت قومي عبر عن تكامل الإرادة الشعبية مع إرادة قيادة حازمة لها رؤية حضارية².

والثورة الثالثة كانت سنة 1919، وهي ثورة من أجل استقلال البلاد ولاء القوات البريطانية عنها، وهو ما تم بالفعل عقب الثورة. وبالنسبة للثورة الرابعة فكانت عام 1952 بحركة من الجيش وضباطه الشباب، وجاءت هذه الثورة ضد الأوضاع الداخلية والإقليمية التي كانت تعيش مصر في سياقها³.

والثورة الخامسة هي ثورة 25 يناير التي نعيش تداعياتها حالياً. ويرى الأستاذ طارق البشري أن هذه الثورة سبقها مخاض تجلت أهم عناصره في: غياب إسهام الأحزاب القانونية في إشعال الثورة لضعفها التنظيمي والتعبوي، ظهور قيادات فكرية وثقافية مكافحة أسهمت في التمهيد للحظة الثورية، ظهور حركات احتجاجية أسهمت في نشر ثقافة الاحتجاج والمزج بين المطالب السياسية والاجتماعية⁴.

أولاً: مسار الحراك: لقد لعبت الحركات الاحتجاجية دوراً مهماً في انتشار ثقافة الاحتجاج وتواصلها واستمرارها بشكل حقق تراكمات في الفعل الاحتجاجي الذي تواتر بشكل تصاعدي ليثمر عن ثورة شعبية شملت أرجاء مصر كلها. ولا شك أن الثورة لا تأتي من فراغ بل من تراكم أسباب موضوعية تؤدي بالمجتمع إلى الانتفاض ضدها مما يخلق فعل الاحتجاج. إن استمرار الاحتجاج في الزمان والمكان ينتج حركة تتصاعد إثر تحقيق شرط الاستمرارية فتتحول بفعل التراكم إلى احتجاجات شاملة، تنتقل من المطالب الفئوية إلى مطالب جماعية نتيجة انبعث الوعي الجماعي وإدراكه للمصير المشترك، لتنتهي في خلق لحظة ثورية ينفجر الشعب بأكمله عندها معلناً ميلاد الثورة الشعبية⁵.

* طالبة باحثين، تخصص القانون الدولي العام والعلوم السياسية / جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا.

¹ طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2012، ص: 20-21.

² حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، القاهرة: دار الموقف العربي، ص: 232-233.

³ طارق البشري، م.س، ص: 22-23.

⁴ طارق البشري، م.س، ص: 14-15.

⁵ آية نصار وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والانجازات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص: 138.

1. **الحراك قبل 25 يناير:** إن دور الحركات الاجتماعية التي قادت الحراك الاجتماعي خلال العقد الأخير كان هاماً في تحريك حالة الركود السياسي بفعل نقلها للاحتجاج من الغرف المغلقة إلى الشارع من خلال العمل على استهداف القاعدة الجماهيرية الأكثر تضرراً من سياسات النظام السياسي، وذلك بتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم ومحاولة إيضاح أهمية النضال السياسي لهم كأولوية ومدخل لإصلاح أوضاعهم المعيشية.

وبالنظر في طبيعة الاحتجاجات التي عرفتها مصر خلال العشر سنوات الأخيرة يتضح أنها تنقسم إلى احتجاجات سياسية وأخرى اجتماعية.

أ. **الاحتجاجات السياسية:** لقد بدأت هذه الاحتجاجات مع بداية الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000، لتنتقل إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية وتأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) سنة 2004. وقد شكل ظهور هذه الحركة على الساحة السياسية دفعة قوية للفعل الاحتجاجي نظراً للدور الكبير الذي قامت به في نشر ثقافة الاحتجاج والمقاومة السلمية، وكسر حاجز الخوف من الاحتجاج ضد النظام السياسي المصري، ومن ثم رفع سقف المطالب إلى المطالبة بتغيير نظام الحكم⁶. وقد كان شعارها لافتاً للانتباه حيث كان يتضمن رسالة واضحة للنظام السياسي ومخططاته التي كان أبرزها مشروع التوريث، والذي بدأ التمهيد له بإجراء إصلاحات دستورية تفتح الطريق أمام تمديد للرئيس مبارك لولاية خامسة. وشكل شعار "لا للتوريث... لا للتمديد" رفضاً صريحاً للسلطوية السياسية لنظام مبارك الذي حاول التحكم في رقاب المصريين عبر إعداد ابنه جمال لخلافته.

ولا يخفى على المتابعين للشأن المصري الوقع الذي أحدثته حركة كفاية على المشهد السياسي المصري، إذ بظهورها وتزايد نشاطها الاحتجاجي تناسلت الحركات الاجتماعية الجديدة⁷، وشهدت مصر ما لم تشهده قبلاً من "السيولة في تأسيس وقيام الحركات الاجتماعية" التي ظهرت ابتداءً من عام 2004 وحتى مطلع عام 2005، و"تشابكت من حيث مطالبها وشعاراتها، إذ ارتكزت جميعها على رفع شعار التغيير". إن بداية الحركات الاجتماعية في مصر تظهر أنها نشأت في "سياق الأزمة" وذلك بالتزامن مع "مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطيني ومناهضة الخطر الخارجي" واستنكار مشروع الشرق الأوسط الكبير. وتعد كافة هذه العوامل هي الأسباب الرئيسة المساعدة على ظهور الحركات مع ملاحظة أن نشأة هذه الحركات "جاءت كرد فعل للأحداث الخارجية" وأنها سرعان ما "تحوّلت إلى الاهتمام بالشأن الداخلي باعتباره الأكثر تأثيراً والأهم لنشأة الحركات الاجتماعية"⁸.

غير أن قدرة حركة كفاية على التعبئة والحشد بقيت محدودة، ولم تصل إلى المستوى الذي رغبته بالنفوذ إلى القوى الاجتماعية المسحوقة كما كانت تأمل، حيث ظلت حركة نخبوية وهو ما أثبت محدودية أسلوبها في النضال من أجل التغيير⁹. وهو ما ستحاول التنظيمات والتجمعات الشبابية التي ظهرت في السنوات الخمس السابقة على الثورة تجاوزه،

⁶ عمرو الشوبكي، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، شباط 2011، ص: 140.

⁷ يعرفها أحمد منيسي بأنها "منظمات أو تجمعات تتكون من تيارات، لا يشترط فيها وحدة الفكر أو الأيدولوجيا، تتفق فيما بينها على أجندة مرحلية، وينظم جهودها إطار تنظيمي في الأوضاع المجتمعية القائمة من خلال الوسائل السلمية". أحمد منيسي: حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي دراسة للحالة المصرية، أبو ظبي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2010، ص: 11.

⁸ دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات: حركة كفاية، 6 أبريل 2013، www.fsm2013.org/ar/node/86

⁹ عمرو الشوبكي، مرجع سابق، ص: 105.

وذلك بالعمل على الربط بين المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية، بل والرفع من سقفها. ما يعني الدخول في مواجهة مباشرة مع النظام السياسي بالتوجه إلى الشارع للتعبير عن مطالبها الاجتماعية والسياسية دون انتظار الحصول على الموافقة القانونية للسلطات.

وإلى جانب حركة كفاية، يمكن رصد أهم هذه التنظيمات الشبابية في حراك ما قبل 25 يناير على مر السنوات الست السابقة للثورة باحتجاجاتها وتظاهراتها في ثلاث حركات:

- حركة شباب من أجل التغيير، وتأسست في فبراير 2005 في إطار الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ورفض احتلال العراق، وكان أهم أهدافها الحرية والعدالة ونزاهة الانتخابات وعدم احتكار السلطة.

- حركة شباب 6 أبريل، وتأسست في 6 أبريل 2008 عشية الإضراب العام ليوم 6 أبريل 2008 تضامنا مع عمال شركة غزل المحلة. ويومها دعا شباب 6 أبريل جموع المواطنين إلى النزول للشوارع والاحتجاج على سياسات وقرارات الحكومة. وبالفعل نجحت في تنظيم عدة تظاهرات جعلها تدخل في مواجهة مباشرة مع نظام الحكم الذي واجهها بالعنف والقمع الأمني. لكن ذلك لم يحبط من عزيمتها بل نفذت بعد ذلك عدة وقفات احتجاجية أهمها عقب مقتل خالد سعيد على يد جهاز الشرطة. وقد لعبت هذه الحركة إلى جانب حركة كفاية دورا هاما في تعبئة الأفراد، ونشر ثقافة الاحتجاج، ورفع شعار التغيير والقضاء على الفساد وإسقاط التوريث.

- حركة كلنا خالد سعيد وظهرت عقب مقتل خالد سعيد في يونيو 2010، وأهم مطالبها وقف التعذيب في أقسام الشرطة وتحقيق العدالة والمساواة.

لقد استطاعت هذه الحركات الاجتماعية، وفي مقدمتها حركة كفاية، خلق لحظات انفتاح في المشهد السياسي المصري الذي اتسم بالجمود والانغلاق السياسي في ظل قانون الطوارئ. وبفضل احتجاجاتها المتواترة رسخت ثقافة الاحتجاج، وانتزعت حق التظاهر السلمي ضد النظام السياسي المصري¹⁰.

ب. الاحتجاجات الاجتماعية: تميزت هذه الاحتجاجات بكونها فتوية وجزئية، وارتبطت بالحاجيات الأساسية للمواطنين في الحياة اليومية، خاصة ارتفاع تكاليف خصخصة الخدمات الاجتماعية¹¹. وأقوى هذه الاحتجاجات كان إضراب العمال في شركة غزل المحلة سنة 2008 الذي كانت مشاركة المواطنين فيه كبيرة عبر إضراب عام يوم 6 أبريل 2008 ضد الغلاء والفساد. وعرف الإضراب نجاحا غير متوقعا رغم التحذيرات التي وجهتها وزارة الداخلية إلى كل من يفكر في المشاركة في الإضراب. وشكل هذا الإضراب منعطفا مهما في الحركة الاحتجاجية المصرية، وكانت له نتائج هامة من بينها تأسيس حركة شباب 6 أبريل التي لعبت دورا محوريا في الدعوة إلى ثورة 25 يناير¹².

وقد كان إضراب موظفي الضرائب العقارية عن العمل واعتصامهم أمام مبنى مجلس الشعب، وقيامهم عدة أيام في الشارع وإعلانهم أنهم سيستمرون إلى حين تحقيق مطالبهم، من أقوى المشاهد الاحتجاجية التي تركت بصمتها في الساحة

¹⁰ عمرو الشوبكي وآخرون، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر-المغرب-لبنان-البحرين*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص.ص:210-

211، نقلا عن جمال الدينسيوي: "الحراك الاجتماعي في مصر (قراءة في الأدبيات المتاحة)"، مقال غير منشور.

¹¹ عمرو الشوبكي، *الحركات...*، ص: 105.

¹² زغلول النجار، *السيد أبو داود*، مرجع سابق، ص: 151.

المصرية¹³. إذ مباشرة بعد هذا الإضراب تم تشكيل عدة نقابات مستقلة مست كافة القطاعات المهنية كاتحاد أصحاب المعاشات ونقابة المعلمين المستقلة ونقابة الفنانين الصحفيين¹⁴.

وقبل ذلك، كان الصحفيون قد خاضوا سنة 1993 احتجاجا على سياسة نظام مبارك وحكومته التي أدخلت تعديلات على قوانين الصحافة، مما أشعل أزمة بين الصحفيين والحكومة استغرقت سنتين. وبعدهم ظهر المحامون في المشهد الاحتجاجي بالانتفاض ضد مشروع قانون الرسوم القضائية من خلال خوض إضراب شل عمل المحاكم. كما خاضت نقابة الصيادلة إضرابا عاما من أجل إجبار الحكومة على إلغاء اتفاقية المحاسبة الضريبية معهم¹⁵.

وارتباطا بذلك، اعتبرت الدولة الاحتجاجات الاجتماعية هي الأخطر عليها لإبداعها أشكال احتجاجية جديدة لم يألّفها المشهد الاحتجاجي المصري. فالإضرابات الاجتماعية تسترعي الانتباه إلى ثلاث جوانب تتصل بطريقة تنفيذها: أولها الاعتصام أمام مقرات دوائر اتخاذ القرار. ثانيها اصطحاب العمال لأسرهم معهم. وثالثها، النضال على الواجهتين الميدانية من خلال الممارسة العملية للفعل الاحتجاجي والممارسة القانونية بعرض قضاياها على القضاء الإداري¹⁶. ونجح العمال ونقاباتهم بالفعل في الحصول على حكم من القضاء الإداري يلزم الدولة بوضع حد أدنى للأجور يتناسب مع الأسعار، ويضمن للعمال حياة كريمة، الأمر الذي كان له كبير الوقع في رفع وعي المجتمع وتوحيد مطالب العمال حول الحد الأدنى من الأجور¹⁷.

ولم تتوقف الاحتجاجات العمالية خلال السنوات الثلاث السابقة على الثورة، بل زادت من وتيرتها. حيث نفذ العمال، في سياق نضالهم سنة 2007 لتحسين مستوى عيشهم، المئات من الإضرابات العشوائية في العديد من القطاعات، وشارك فيها الآلاف من العمال على نطاق واسع. في سنة 2009 تم تنفيذ 210 احتجاجا، وارتفع العدد سنة 2010 ليصل 530 احتجاجا تنديدا بالظلم الذي يطالهم وبغياب التأمين على المخاطر التي يتعرضون لها في العمل. وهكذا كانت الاحتجاجات تتدرج مثل كرة الثلج لتشمل مصنعا هنا ومصنعا هناك، حتى أصبحت ظاهرة يصعب تجاهلها. وقد تراوحت الاحتجاجات العمالية "الاعتصام والتظاهر والتجمهر، وصولا إلى الإضراب الكلي أو الجزئي أو التباطؤ. بدأت من المصانع، خاصة مصانع الغزل والنسيج، وواصلت تغلغلها في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وصولا إلى قطاعي الصحة والتعليم، ولم تعد بذلك قاصرة على العمال فقط، وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين حيث صار لكل من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلوبة¹⁸.

لقد انطلق مسار الحراك الشعبي في مصر من احتجاجات سياسية لينتقل بعد ذلك إلى الاحتجاجات الاجتماعية الفتوية. ومع الانتشار والنجاح النسبي الذي حققه الاحتجاج الاجتماعي دعت التنظيمات الشبابية إلى ربط المطالب الاجتماعية بالمطالب السياسية، واعتماد الإضراب العام كآلية احتجاجية فعالة في مواجهة النظام السياسي القائم¹⁹. إن القاسم

¹³ م.س.، ص: 148.

¹⁴ م.س.، ص: 152.

¹⁵ م.س.، ص: 147-148.

¹⁶ زغلول النجار، السيد أبو داود، مرجع سابق، ص: 153-154.

¹⁷ نفس المرجع، صص 153-154.

¹⁸ عمرو الشوبكي، الحركات... م.س.، ص: 105.

¹⁹ عمرو الشوبكي، الحركات... م.س.، ص: 105.

المشترك بين كل هذه الحركات الاحتجاجية هو الاتفاق على ضرورة النضال لإلغاء قانون الطوارئ الذي كانت ترتكب في ظله مختلف صور الفساد (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا)²⁰.

2. الحراك بعد ثورة 25 يناير: إن رصد مسار الحراك المصري بعد 25 يناير يمكننا من تمييز موجتين احتجاجيتين فيه. بدأت الأولى بـ "يوم الغضب" تحت شعار "تغيير.. حرية.. عدالة اجتماعية" أو "عيش.. حرية.. كرامة إنسانية"²¹. وهو شعار صدحت به مسيرات جماهيرية عمت العديد من الميادين المصرية؛ وعرفت استشهاد 3 متظاهرين وشرطي وسقوط 49 جريحاً.

بدأ ميدان التحرير يلعب دوره الرمزي يوم الأربعاء 26 يناير الذي عرف استمرار المظاهرات. وكان يوماً دامياً أكثر من سابقه. عجزت خلاله شتى وسائل قوات الشرطة عن تفريق المتظاهرين، وارتفع عدد الشهداء فيه إلى 5 والمعتقلين إلى 50 والجرحى إلى 27، وعملت قوى الأمن على التضييق على قوى الاحتجاج في الميدان وخارجه عبر حجب مواقع التواصل الاجتماعي وقطع الإنترنت وباقي وسائل الاتصال للحد من تنامي عدد المتظاهرين لكن دون جدوى.

ولم يخرج يوم 27 من يناير عن سابقه، حيث تنامي الغضب الشعبي في ظل دعوات داخلية وخارجية إلى التغيير كحل بديل للعنف. الرئيس الأمريكي أوباما يصرح يومها أن "الإصلاحات السياسية ضرورية بشكل مطلق". وداخلها استمرت الدعوات إلى التظاهر، وحضت جماعة الإخوان المسلمين أنصارها على النزول للشوارع والميادين يوم الجمعة، وكان رد قوى الأمن اعتقالات واسعة في صفوف قيادات الجماعة.

اليوم الموالي (28 من يناير) كان "جمعة غضب" وحداً فاصلاً في تاريخ الثورة؛ حيث ارتفع عدد المشاركين إلى مئات الآلاف ممن خرجوا من المساجد بعد صلاة الجمعة وتجمعوا في الميادين²²؛ وعمروا ميدان التحرير مرددين شعار "تغيير... حرية... عدالة اجتماعية" بشكل لم تكن تتوقعه وزارة داخلية مبارك²³. بعد فشل استعمال الأمن المركزي للرصاصة الحي في تفريق المتظاهرين، انسحب كلياً من شوارع مصر - ما عدا المناطق الحيوية - وذلك في إطار خطة مسبقة تهدف إلى إحداث فوضى عامة (سرقة ونهباً للشركات والبنوك...); مما برز نزول الجيش إلى الشارع وإلى ميدان التحرير وغيره من الميادين وسط فرح خالطه ذهول وتوجس المتظاهرين²⁴، وذلك تمهيداً لإعلان حظر التجوال في ظل تباين الرؤى داخلية وخارجية. ثم أعلن مبارك جملة من التنازلات حيث طلب استقالة حكومة أحمد نظيف، بعد أن ناشد أوباما، عبر التلفزيون الأمريكي، مبارك اتخاذ خطوات فعلية لتجسيد الإصلاح السياسي²⁵.

²⁰ زغلول النجار، السيد أبو داود، م.س، ص.ص: 151-152.

²¹ شريف إسماعيل بكر، *الشعب يريد: هتافات... شعارات... نكت*، (ط 1، 2012)، ص: 9.

²² عبد اللطيف المناوي، م.س، ص: 138-140.

²³ زغلول النجار، السيد أبو داود، م.س، ص: 210-211.

²⁴ عبد اللطيف المناوي، م.س، ص: 153.

²⁵ نفس المرجع، ص: 202-203.

أما اليوم الموالي فكان حافلا بالأحداث حيث أصدر مبارك بيانا يعلن فيه عن العديد من الإصلاحات الاقتصادية، وزيادة الحريات وحل الحكومة وتكليف أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة وتعيين عمر سليمان نائبا للرئيس²⁶، وهذا في ظل انسحاب الشرطة تاركة المجال للفوضى. وردا على ذلك تشكلت لجان شعبية مساعدة للجيش معبرةً بذلك عن سلمية التطلعات الثورية للمتظاهرين. غير أن الأحداث الدموية لم تتوقف (68 شهيدا بين القاهرة والإسكندرية والسويس)، مما جعل المتظاهرين يقابلون بيان مبارك بالرفض. أما خارجيا فإن أوباما أعاد المطالبة بإصلاحات ملموسة، وأصدرت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بيانا مشتركا دعت فيه مبارك إلى بدء عملية التحول وإجراء انتخابات حرة نزيهة. ومن ثم تسارعت الأحداث يوم 30 من يناير وسط تزايد أعداد المتظاهرين بميدان التحرير وباقي الميادين المحورية في كل المدن.

أما يوم 31 يناير فقد تميز بالمطالبة برحيل مبارك في ظل تطور الخطاب الثوري والعديد من التجاذبات. استمر مبارك في منصبه مكلفاً أحمد شفيق ببدء حوار مع المعارضة وعمر سليمان بإجراء اتصالات مع القوى السياسية على القضايا المثارة. وفي ظل تبادل الأدوار خارجيا، دعت ممثلة الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون²⁷ مبارك إلى الدخول في حوار فوري مع المعارضة والتجاوب مع تطلعات المحتجين²⁸. ووسط ضغط الملايين بميدان التحرير ورضوخاً لمطالب القوى السياسية برحيل مبارك، أعلن مبارك في خطابه ما قبل الأخير في سدة الحكم عدم الترشح لولاية رئاسة جديدة والتزامه بالعمل على نقل السلطة سلميا²⁹.

في اليوم الموالي الذي عرف ما سمي بموقعة الجمل وعرف 11 شهيدا وأكثر من 1500 جريح، استمرت المظاهرات لإرغام مبارك على الرحيل³⁰. أما يوم العاشر من فبراير فاعتبر بداية طلاق بين المؤسسة العسكرية والرئاسة حيث انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في غياب الرئيس معلنا بيانه الأول، بينما أعلن مبارك تمسكه بالحكم حتى انتهاء ولايته وأنه يفوض اختصاصاته لنائبه عمر سليمان وذلك وسط رفض المتظاهرين للخطابين معا وتشبههم بمطلب رحيل الرئيس³¹.



اعتبر يوم الجمعة الحادي عشر من فبراير جمعة جمع الأمتعة حيث عرف هذا اليوم خروج ملايين المصريين في كل المدن، ليعلن الجيش في بيانه الثاني عن إنهاء قانون الطوارئ بعد هدوء الأوضاع وإجراء انتخابات رئاسية حرة، وكأنه تنسيق مسبق بين الرئاسة والجيش. ومساء نفس اليوم أعلن عمر سليمان عن تنحي مبارك عن رئاسة مصر وتسليم الحكم للجيش، ليصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب ذلك بيانه الثالث نافيا كونه بدلا للشرعية التي ارتضاها الشعب المصري بعد إطاحته بنظام مبارك. بعدها، أعلن الثوار عن بيان الثورة الأول والذي أشيد فيه بدور الثوار والجيش المصري، وتم التأكيد فيه على مطالب الثورة المصرية واستمرارها سلميا حتى تحقيق النصر.

²⁶ عبد اللطيف المناوي، ص: 250.

²⁷ الممثلة العليا للشؤون الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي.

²⁸ زغلول النجار، السيد أبو داود، م.س، ص: 215.

²⁹ زغلول النجار، السيد أبو داود، م.س، ص: 215.

³⁰ زغلول النجار، السيد أبو داود، م.س، ص: 216-217.

³¹ نفس المرجع، ص: 223.

وبقصد سد الطريق أمام محاولات استغلال الموقف من طرف العديد من مدعي تمثيل الثورة، تم الإعلان عن "ائتلاف شباب الثورة" الذي ضم "شباب من أجل العدالة والحرية" و"شباب 6 أبريل" و"حملة دعم محمد البرادعي" و"شباب الإخوان المسلمين" و"شباب الجبهة الديمقراطية" ومجموعة "كلنا خالد سعيد" معلنين عن رفض الحوار. إلا أنهم استجابوا فيما بعد لدعوة لجنة الحكماء للجلوس للحوار³².

وقد انفجرت الموجة الثانية للثورة المصرية في أجواء تدافع سياسي محتدم بين الشعب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفيما بين القوى والتيارات السياسية المصرية الرئيسة. كانت الوحدة التي عاشتها المكونات السياسية قبلاً قد غابت منذ بدء انتخاب مجلس الشعب المصري (يوم 28 نونبر)، وكأن أن المرحلة الأولى، عمق المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الانقسام الحاصل بين أطراف الحراك بعد تعيين الجنزوري رئيساً للحكومة إنفاذاً³³.

وفي شهر فبراير أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن استمرار حكومة أحمد شفيق، وطلب من لجنة الدستور برئاسة المستشار طارق البشري إنجاز التعديلات الدستورية؛ كما أصدر بيانه الخامس داعياً المواطنين إلى وضع حد للتظاهر والاعتصام وتهيئة ما سماه المناخ المناسب لإدارة شؤون البلاد في هذه المرحلة إلى حين تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. كما تم خلال هذا الشهر القبض على أعوان النظام السابق: حبيب العادلي وزير الداخلية وأحمد المغربي.

وتواصلت احتجاجات المصريين للمطالبة بإسقاط الحكومة ومحكمة الرئيس السابق حسني مبارك. لتبدأ محاكمة رموز النظام السابق وسط المطالبة بإقالة حكومة أحمد شفيق، وإلغاء مباحث أمن الدولة، وإنهاء حالة الطوارئ، وحل المجالس المحلية...

وبالموازاة مع استمرار تفكيك كل ما له علاقة بالنظام السابق، بدأت التنظيمات التي عانت الحظر في تأسيس أحزاب جديدة. فأعلنت جماعة الإخوان عن تأسيس حزب "الحرية والعدالة" مؤكدة فصله عن التنظيم. وخرج الحزب الشيوعي للعلن بعد 90 عاماً من الحظر، كما تأسس "حزب سلفي" لأول مرة في مصر.

أما شهر ماي فقد عرف مجموعة من المحاكمات لرموز النظام السابق حبيب العادلي 12 عاماً. كما طالبت جماهير التحرير بمحاكمة مبارك بتهمة قتل الفلسطينيين في غزة.

وعرف الشهر أيضاً مظاهرات في "جمعة القصاص" قاطعها الإخوان والسلفيون مثيرين العديد من التساؤلات. تبعثها "جمعة الثورة أولاً". أما شهر يوليو فعرف تعهد المجلس العسكري بتسليم الحكم لسلطة مدنية مع تواصل اعتصامات "التحرير" مطالبة بإسقاط المشير طنطاوي ومهددة بعصيان مدني، ما دفع المشير إلبالتشديد على ضرورة تماسك الجبهة الداخلية وبناء دولة حديثة بمصر متهمًا جهات خارجية بدفع بعض القوى داخل مصر في اتجاه "خاطي".

بعدها اكتملت مليونية "لم الشمل" بميدان التحرير في سيطرة واضحة للإخوان والسلفيين، ووسط إجماع من القوى السياسية على وثيقة الأزهر، جاءت جمعة "طرد السفير" حيث توافد مئات المصريين على السفارة الإسرائيلية. كما استمرت اعتصامات شباب الثورة احتجاجاً على استمرار العمل بـ"الطوارئ" ومطالبة بتسريع نقل السلطة لحكومة مدنية، وهو ما أجاب عليه المشير طنطاوي مؤكداً على إنهاء العمل بقانون الطوارئ، ولتيم البدء بتلقي طلبات الترشح في أول

³² زغلول النجار، السيد أبو داود، م.س، ص: 227.

³³ نفس المرجع، ص: 228.

انتخابات برلمانية بعد الثورة، وليحدد يوم 30 يونيو موعداً لتسليم المسؤولية لحكومة جديدة وانتخاب رئيس للجمهورية. بعدها بدأ المجلس العسكري مشاوراته لاختيار رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني.

ولم يتوقف التجاذب حول ميدان التحرير، فجاءت "جمعة الفرصة الأخيرة"، تلتها سيطرة الجيش على ميدان التحرير بعد اشتباكات مع المتظاهرين؛ ليصدر المجلس العسكري في الثاني من شتنبر بيان رقم 93 طارحاً وجهة نظر رسمية حول الأحداث. وليحتشد آلاف المتظاهرين؛ بميدان التحرير للمشاركة في مليونية جمعة "شرف الحرائر". في المقابل، دعت حركة "صوت الأغلبية الصامتة" إلى مليونية "لا للتخريب ولا للوصاية الأجنبية" بهدف دعم المجلس العسكري.

وقد أسفرت نتائج الجولة الثالثة والأخيرة للانتخابات البرلمانية عن استمرار صدارة الإسلاميين؛ حيث حل حزب "الحرية والعدالة" في الصدارة، يليه حزب "النور السلفي" ثم "حزب الوفد" ثالثاً.

وفي الخامس عشر من يناير، أعلن المجلس العسكري عن فتح باب الترشح على منصب رئيس الجمهورية اعتباراً من منتصف شهر أبريل 2012³⁴.

وفي 30 يونيو 2012 فاز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية بإجمالي 51% من الأصوات، وأدى اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا ليصبح أول رئيس مدني وإسلامي في تاريخ البلاد.

وفي 22 نوفمبر 2012، أصدر الرئيس محمد مرسي إعلاناً دستورياً جديداً حصن فيه مجلس الشورى والجمعية التأسيسية، كما عزل النائب العام وقام بتعيين نائب عام جديد، وقرر إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار في ظل النظام السابق، وذلك وفقاً لقانون حماية الثورة.

وفي 30 نوفمبر 2012 أقرت الجمعية التأسيسية للدستور في مصر، والتي يغلب عليها الإسلاميون، مسودة الدستور بعد جلسة دامت نحو 20 ساعة، لإنهاء أزمة فجرها إعلان 22 نوفمبر 2012، وكانت اللجنة قد أسقطت عضوية 11 من المنسحبين منها واختارت أعضاء جديداً بدلاً عنهم، حيث كان عدد من أعضاء اللجنة المؤلفة من مائة عضو قد انسحبوا في الفترة الأخيرة لأسباب مختلفة. وفي 8 ديسمبر 2012 قام الرئيس مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري المثير للجدل.

من 15 إلى 22 ديسمبر، صوت 64% من الناخبين المصريين في استفتاء على مرحلتين وافقوا فيه على الدستور المصري. وفي 5 أبريل 2013، ظهرت أزمة نتيجة عنف طائفي في شمال القاهرة، قتل على إثره خمسة أشخاص بينهم أربعة مسيحيين ومسلم واحد. وبعدها اندلعت اشتباكات أخرى مع تشييع جثامين المسيحيين في الكاتدرائية الرئيسية في البلاد.

وفي السابع من ماي 2013 أجرى الرئيس مرسي تعديلاً وزارياً طفيفاً لم يلبي طموحات وطلبات المعارضة. في الثاني من يونيو قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشورى الذي سيطر عليه الإسلاميون مؤكدة أن المجلس سيظل يشرع حتى انتخاب مجلس نواب. كما قرر الرئيس مرسي في الخامس عشر من يونيو قطع العلاقات مع سوريا بشكل كامل.

³⁴ يوميات ثورة 25 يناير 2011: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/revelution/html/3.htm>

وفي الثاني والعشرين من يونيو نزل عشرات الآلاف من الإسلاميين للشارع تأييدا للرئيس مرسي قبل تظاهرات مرتقبة للمعارضة المصرية، وسط تحذير من تدخل الجيش في حالة حدوث اقتتال داخلي ودعوة القوى السياسية للحوار. والثلاثين من يونيو 2013 احتشد الملايين من المعارضين لحكم الرئيس مرسي في جميع ميادين مصر مطالبين بعزل الرئيس ووقف الدستور وانتخابات رئاسية مبكرة. وقامت القوات المسلحة في الثاني من يوليو بإصدار بيانها الأول وأمهلت جميع أطراف العملية السياسية 48 ساعة للاستجابة لمطالب الشعب. وفي الثالث من نفس الشهر قررت القوات المسلحة عزل الرئيس مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للبلاد، وتعطيل العمل بدستور 2012³⁵.

وقد اتضح من مسيرة هذا الحراك أن أهم ما ميزه هو سلميته إضافة إلى حضور التكافل الاجتماعي بين الفاعلين. كما اتضح أن إرادة الجيش الصلبة ظلت فاعلا رئيسا كما هو الحال في جل الدول العربية.

3. انقلاب 3 يوليو: من المعروف أن الكثير من قادة الجيش في مصر حين اندلاع ثورة 25 يناير كانوا قد تلقوا تكوينات أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك بأن الجيش المصري يشترك في العقود الأخيرة في عدد من المناورات المشتركة مع القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، ويقدم لها الكثير من الخدمات المعاونة مقابل شكل معونات عسكرية تقدر سنويا بحوالي 1,5 مليار دولار. كما أن انصراف الجيش عن وظائفه القتالية إلى وظائف أخرى مدنية، قد ألقى بظلاله على العقيدة القتالية الوطنية للجيش التي يحقق أعضاء مجلس إدارتها أرباحا طائلة، ويخصصون لأنفسهم على رواتب باهظة مقابل تشغيلهم مقاعد الإدارة في العدد من الشركات والهيئات الاقتصادية. وقد عملت الامتيازات، والبذلات الباهظة التي كانوا يحصلون عليها في إطار نظام "مبارك" على جعلهم مرشحين إلى أن يكونوا جزءا من التكتل المناصفي جوهري نظام مبارك³⁶.

وهو ما يعني أن إسهام الجيش في ثورة 25 يناير كانت محدودة، بل كانت تحت ضغط الشارع والميدان وليس بدافع ذاتي. إن تحول اهتمام قيادات الجيش المصري بالشؤون المدنية عوض المهام القتالية³⁷ جعل منه مؤسسة مالية وليس مجرد مؤسسة عسكرية. الشيء الذي أدخل قياداته في صراع داخلي من أجل الكسب السريع لمولمة ظهورها لهموم الشعب وطبقاته المسحوقة ومشاكله التي تتزايد سنة بعد أخرى، إن لم يكن يوما بعد يوم.

إن المتتبع للوضع المصري سيكتشف أن الجيش لم يكن في وضعية تدفعه للثورة³⁸ على الرغم من أن الجيش (المصري) تمكنه من الحفاظ على سمعته بالامتناع عن الإسهام في ضرب الثورة، ثم المبادرة التي اتخذتها قيادته العليا في استبعاد مبارك³⁹، إلا أن أهدافه البعيدة ظلت مجهولة إلى حد كبير. وهذا الغموض زكاه اتخاذ قيادة المؤسسة العسكرية إجراءات تشير إلى انخيازها للقوى المحافظة المكونة لكتلة الثورة المضادة، والقيام بإجراءات مثل تعيين شخصيات من النظام السابق لتقود "حكومة المرحلة الانتقالية"، والانفراد في الحوار مع الإخوان وحلفائهم واستبعاد القوى الجديدة..

³⁵ عرفات علي، 3 محاور لاستعادة مظهرها الحضاري: عشوائيات الغردقة على طريق العلاج، (الأهرام اليومي)، بتاريخ 6 مارس 2012.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1338827&eid=557>

³⁶ زغلول النجار، السيد أبو داود، مرجع سابق، ص: 151.

³⁷ سمير أمين، ثورة مصر، دار العين للنشر، الطبعة الثانية، 2012، ص: 22.

³⁸ سمير أمين، م.س، ص: 34.

³⁹ سمير أمين، م.س، ص: 34.

لقد حاولت قيادات الجيش البحث عن كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة التي تبقى على مصالحها. وهو ما يستخلص من تفحص مسار الثورة المصرية وبواعثها، إذ نجد أن الدفاع عن المصلحة والحصول على المناصب وحماية الامتيازات والحفاظ على المكتسبات الخاصة بالمؤسسة العسكرية دفع الجيش المصري إلى وضع حد للسلطة الجديدة (رئاسة محمد مرسي) في مصر. لقد كان دور الجيش محدوداً في أحداث ثورة 25 يناير 2011⁴⁰، فهو لم يتجاوز الانخياز إلى الثورة في الأيام الأخيرة قبل سقوط نظام مبارك بعد أن تبين له أن التمسك بالدعوة إلى إدخال إصلاحات أمر أصبح متجاوزاً لدى الجماهير التي لم يكن يرضيها سوى إسقاط النظام. وهذا الانخياز يمكن تفسيره بأن المؤسسة العسكرية تعتبر نفسها فوق كل جهاز أو مؤسسة أخرى لأنها هي الأم. ولا يمكن لثورة أن تقضي على الاستبداد القائم في مصر بدون أن تكون المؤسسة العسكرية هي المحرك الأساس والسامي في هذه الثورة. ولذا عملت على حجز مقعد لها في ركب الثورة، فأعلنت قيادتها "أنها ستدفع بقوة كبيرة بكل المدن للحفاظ على أمن وحماية الأحياء السكنية" ومعتبرة نزول الجيش لشوارع القاهرة فيه حماية للمنشآت الحيوية، والانتشار وسط ميدان التحرير فيه الحماية للمتظاهرين⁴¹.

وعقب الانتخابات الرئاسية في مصر في يونيو 2012 وفوز محمد مرسي مرشح الإخوان بنسبة 51 في المائة، انتهت المؤسسة العسكرية إلى أن مصالحها الخارجية وامتيازاتها الداخلية مهددة. وأن مكانتها داخل المجتمع في طور الانكماش بعيداً عن ممارسة دور الحاضنة والبتقة التي ينصهر فيها رؤساء الدولة. الأمر الذي خلف في أوساطها تحوفاً يتعلق بمستقبلها كمؤسسة تضطلع بالقرار الأول والأخير. وما زاد من مخاوفها انفراد محمد مرسي بقرارات واتخاذ تدابير لم يكن فيها لقيادات الجيش رأي أو مشورة⁴²، وهو ما كان إشعاراً بنية الرئيس محمد مرسي على النأي بدور الجيش كمؤسسة عسكرية عن المؤسسات السياسية. وقد دفع ذلك مؤسسة الجيش إلى البحث عن حل لاسترجاع هيبتها ومكانتها التي سلبت منها بعد الثورة وفي عهد محمد مرسي. ولم يكن أمامها من حل سوى الانقلاب على الأمر الذي بات واقعاً. غير أن الانقلاب على الطريقة التقليدية قد يكلفها الكثير في مواجهة الشعب الذي لن يتردد في الاندفاع نحو الشارع دفاعاً عن مكتسباته، الشيء الذي جعلها تعمل على إيجاد غطاء ديمقراطي حداثي يدعمها ويمنحها الشرعية⁴³. وهو ما وقع في انقلاب 3 يوليو، إذ أن المؤسسة العسكرية وجدت لها غطاء تحت مسمى "ثورة 30 يوليو 2013" التي حاولت عن طريقها إيجاد شرعية متكافئة للشرعية التي حازتها ثورة 25 يناير 2011. وبالتالي اكتساب تعاطف الرأي العام المحلي والعالمي في تقبل عزل الرئيس المصري "محمد مرسي" المنتخب بشكل ديمقراطي.

إن الانقلاب الذي حصل في مصر يتميز عن غيره من الانقلابات التقليدية، التي يتدخل فيها الجيش بشكل مباشر لقلب نظام الحكم القائم أو احتكار ممارسة السلطة بشكل مؤقت أو دائم. وهو تميز حققه بخلق انقسام في الرؤى تجاه هذا الحادث على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى المستويين النظري والعملي⁴⁴. لقد لعبت الطبقة المثقفة والنخبة التي أصبحت بمثابة أبواق للمؤسسة العسكرية دوراً في تأجيج الأوضاع الاجتماعية عبر التخويف من "الإخوانية" ومن "أخونة

⁴⁰ علي حرب، *ثورات القوة الناعمة في العالم العربي*، الدار العربية للعلوم الناشرون، الطبعة الثانية، 2012، ص: 139.

⁴¹ طارق البشري، *من أوراق ثورة 25 يناير*، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012، ص: 135-136.

⁴² زغلول النجار، م.س، ص: 212.

⁴³ زغلول النجار، م.س، ص: 152.

⁴⁴ طارق البشري، م.س، ص: 138.

الدولة المصرية" وغيرها من الأفكار والمصطلحات التي عملت من خلالها على دفع الشعب المصري لينال من رئيسه الشرعي "محمد مرسي".

ولا يخفى الدور المركزي الذي لعبته دول الخليج، وخاصة المملكة السعودية والإمارات والكويت، في الإطاحة بـ"مرسي" والسعي إلى تنحية جماعة الإخوان المسلمين من الحياة السياسية وتشويه الحراك العربي بإفراغه من مدلوله التحرري والثوري. هذا الدور السليبي لهذه الدول يجد خلفيته في خوفها من تأثر شعوبها بما يجري في المنطقة خصوصاً مصر. ومن هنا قامت دول الخليج بإنفاق الملايير على السلطات الجديدة في مصر بعد انقلاب 3 يوليو. ناهيك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مرتاحة للوضع الجديد في مصر بعد 25 يناير 2011، مما جعلها تطمئن لاسترجاع حكم الجيش الذي يضمن أمن صنيعتها في المنطقة "إسرائيل"؛ ذلك أن ضمان الالتزام باتفاقية "كامب دايفد" لن يكون إلا بالجيش الذي أبرم هذه الاتفاقية (عبر شخص أنور السادات)، وهو الذي يمكنه الحفاظ عليها.

ثانياً: بواعث الحراك: لقد أشرنا إلى أن الانتشار الأفقي للاحتجاجات الشعبية مهد لقيام ثورة 25 يناير، وأن استمرار الأشكال الاحتجاجية على مر العقد الأخير وتواصلها بشكل متواتر أحدث نوعاً من التراكم في الفعل الاحتجاجي نتج عنه في نهاية المطاف ثورة شعبية توسعت لتشمل كل أنحاء مصر⁴⁵. وهذا يؤكد أن الثورات لا تأتي تلقائياً أو من فراغ، ولا بالعدوى من خلال تأثرها بالثورات المجاورة للمجتمعات الأخرى⁴⁶، بل هي نتيجة منطقية—كما أشرنا سابقاً—لواقع مجتمعي يتحرك ضد طمس معالم شخصيته.

إن الخلفيات الكامنة وراء هذا الحراك الشعبي تنقسم إلى نوعين: خلفيات غير مباشرة، وأخرى مباشرة. إذ تعود الأولى إلى التراكم الذي حدث في النضال من أجل الحرية والكرامة والاستقلال⁴⁷، وضد الاستبداد الظاهر المتمثل في القمع والتسلط، وضد الاستبداد الكامن المتعلق بالتجزئة التي تعيشها الأمة والتي فتحت باب التبعية للقوى الخارجية الذي سقطت فيها الأنظمة العربية⁴⁸.

وتبعاً لذلك، فالشعب العربي ثار لأنه أحس بأن الأعداء الرابطين على قلبه يحاولون المساس بكرامته بعد إذلالهم للحكام العرب. فتورة العالم العربي—كما تنبأ بذلك الأستاذ حامد ربيع—هي ثورة سياسية للأمة وليست ثورة اجتماعية، وإن لبست لبوس العدالة الاجتماعية، وهدفها الحقيقي إعادة الكرامة للأمة العربية⁴⁹. ولعل شعار الثورة "كرامة... حرية... عدالة اجتماعية" واضح في تبوّء الكرامة المرتبة الأولى في الأهداف المنشودة، والتي لا شك أن الوعي الباطني للشعب مصري بلورها عبر مراحل الحراك الشعبي الذي عرفته مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

لقد كانت الثورة "حقيقة كامنة في الضمير العربي؛ النظم السياسية كانت لا تتجاوب وإكراهات الواقع الاجتماعي؛ قيادات سياسية غير قادرة على تلبية تطلعات وآمال الأمة، والمجتمع فقد الثقة في نظمه وقيادته، بينما قوى جديدة تنطلق متطلعة إلى المستقبل في ظلال الاشتعال، شعور عام باختفاء العدالة وسيادة الظلم، قيم تقليدية راحت تهتز بعنف إزاء أوضاع

⁴⁵ آية نصار وآخرون، م.س، ص: 145.

⁴⁶ م.س، ص: 139 و140.

⁴⁷ م.س، ص: 559.

⁴⁸ سعيد الحسن، *التحرر العربي والنظام الدولي*، الرباط: منشورات مركز الدراسات والبحوث مؤسسة خالد الحسن، ط 1، 2009، ص: 46.

⁴⁹ حامد ربيع، *الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة تكامل القومي*، ص: 140-141.

جديدة لن تقوى إلا على زيادة الشعور بالمرارة، وعدو متربص بمارس لعبة الإذلال للجميع القيادات وبلا استثناء⁵⁰. لقد جعل الإحباط المتراكم في الوعي العربي الشعب يفقد الثقة والإيمان بقياداته ونخبه وفي الدولة وقدرتها على تحقيق تطلعاته مما ضرب العلاقة المعنوية التي تربط المواطن بالدولة والمتمثلة في الولاء والاستيعاب. وقد زاد من حدة هذا في النموذج المصري فرط إهدار كرامة المصري من طرف دولته، الأمر الذي جعل الشباب المصري يفكر في الهجرة ومغادرة الوطن لأنه فقد الآمال في إصلاح الوضع الداخلي. لقد تعرض الشباب المصري لنوع من التسميم الثقافي تجسد الهوس بالهجرة إلى خارج البلاد بين شرائح مختلفة عديدة من المجتمع بمصر الذي "بات على شفا الانهيار"⁵¹، وصارت هناك "حالة من الإعجاب الشديد بالحرية السائدة في أمريكا وأوروبا-بعيدا عن السياسة-حتى إن كثيرا من المصريين كل عام يقدمون على المجازفة بحريتهم وبحياتهم من أجل فرصة يتذوقون معها هذه الحرية بأنفسهم"⁵².

وفي ظل هذه الأوضاع كان لزاما على المجتمع الخروج من موقف الانتظار والترقب الذي كان فيه، والانقلاب والسعي لاستئصال المسؤولين عن حالته المزرية إن هو أراد إعادة تلك العلاقة المعنوية التي تربطه بالدولة من حيث ولاؤه لها واستيعابها له بالعدل والمساواة، "فالثورات عبر التاريخ لم تكن إلا تعبيرا عن فشل تلك العلاقة وإرادة صامدة في إعادتها إلى جوهرها الطبيعي"⁵³.

لقد تعود ضمير الأمة العربية أن يحتفظ في لاوعيه بتقييمه لحكامه ونخبه منتظرا الوقت المناسب للإعلان عنه وتفجيره في وجوههم عندما يصبح قادرا على الدفاع عنه. إذ أن الوعي الكامن شكل أحد عناصر ضمان الاستمرارية التاريخية للجماعة⁵⁴ وطريقة لحماية مدركاتها الجماعية سواء أثناء السلم أو الفوضى. فعندما تعود الروح للوعي الجماعي، يكسر المجتمع حواجز الخوف أمام تهديده بالفوضى إن هو ثار، ويسعى إلى استحضار الخبرة الجماعية التي تراكمت في لاوعيه عبر التاريخ فيصير متأكدا من قدرته على تنظيم أموره بنفسه⁵⁵. وتجلى ذلك بشكل ملفت في آلية اللجان الشعبية التي سدت الفراغ الأمني جراء انسحاب الشرطة المصرية من الشارع وتصلها من وظيفتها في حماية أمن الشعب، وقد نجحت بالفعل هذه اللجان في مهمتها طوال شهر كامل⁵⁶.

أما الخلفيات المباشرة فتعود إلى متغيرات سياسية واجتماعية أرخت بظلالها على المجتمع المصري لمدة تزيد على ثلاثة عقود.

أ. المتغيرات الاجتماعية: لقد أدت السياسات التي اتبعها نظام مبارك إلى تردي أوضاع المجتمع اجتماعيا واقتصاديا اجتماعيا، انهارت الطبقة الوسطى التي تشكل أساس التوازن الاجتماعي، ومعها انهار المجتمع بسبب الشرخ الذي حدث في منظومته القيمية والأخلاقية نتيجة تغلغل الثقافة الاستهلاكية في المجتمع؛ الأمر الذي أدى إلى الانحراف الأخلاقي متمثلا

⁵⁰ حامد ربيع، م.س.، ص: 140.

⁵¹ جون آر برادلي (ترجمة شيماء عبد الحكيم طه وكوثر محمود محمد)، في قلب مصر أرض الفراغة على شفا الثورة (القاهرة: كلمات عربية، ط 1 2012) ص: 163 و164.

⁵² جون آر برادلي، م.س.، ص: 210.

⁵³ حامد ربيع، م.س.، ص: 100.

⁵⁴ حامد ربيع، م.س.، ص: 49 و50.

⁵⁵ محمد المهدي، عبقرية الثورة المصرية، القاهرة: دار الشروق، ط 1، 2011، ص: 308.

⁵⁶ آية نصار وآخرون، م.س.، ص: 145.

في الأنماط السلوكية المتطرفة داخل الأسرة أو في الشارع من قبيل انتشار ظاهرة القتل والتحرش الصريح في الأماكن العمومية وارتفاع ظاهرة الاغتصاب، وهي سلوكيات تتناقض مع القيم الدينية والمرجعية الأخلاقية لمجتمع المتدين بمصر.⁵⁷

وفيما يخص تردي الأوضاع الاقتصادية تجلت عدة عناصر؛ العنصر الأول يتعلق البطالة التي عرفت ارتفاعاً مهولاً خاصة في صفوف الشباب، حيث انتقلت نسبة البطالة من 8.4 سنة 2007 إلى 9.4 سنة 2009.⁵⁸ ويرجع السبب في ذلك إلى تراكم خريجي الجامعات الذي لا يجدون فرصة للعمل في سوق الشغل⁵⁹، وكذا نتيجة سياسة الخصخصة التي اعتمدها النظام تنفيذاً لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، والتي شكلت هجوماً شرساً على القطاع العام وما يقدمه من الخدمات في مقابل تقوية القطاع الخاص، حتى وصل الأمر إلى حد التفكير في بيع جامعة الإسكندرية⁶⁰ بعد أن تم الإعلان عن بيع بنك القاهرة للمستثمرين الأجانب.⁶¹

ودفع هذا الوضع المصريين للبحث عن أي عمل يسدون به رمقهم والذي جاء أحياناً وإن كان على حساب كرامتهم، إذ ازداد بسرعة مهولة عدد المتهنين للأعمال الرثة في الأعوام الأخيرة على الرغم من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها من طرف الشرطة.⁶²

أما العنصر الثاني فهو الفقر الذي عرف ارتفاعاً في معدلاته داخل المجتمع، وبالخصوص بين الشباب حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 75 في المائة من العدد الكلي للفقراء الذين بلغ عدد من يعيش منهم تحت عتبة الفقر 35 مليون نسمة. وكانت الطبقتان الوسطى والدنيا أكثر من مستهما النتائج الكارثية للسياسات الاقتصادية للنظام المصري⁶³، ذلك أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها معظم الدول العربية -ومنها مصر- في العقود الثلاثة الأخيرة كانت من إملاء المؤسسات الدولية التي فرضت على الأنظمة العربية "سن سياسات تقويمية، أي تفشيفية تقوم على الحد من عجز الميزانية عن طريق تقليص من الاعتمادات ذات الطابع الاجتماعي (توظيف، أجور، تعليم، صحة، سكن) مما كان له آثار مدمرة وفاتورة باهظة أدتها الفئات الشعبية بالدم والدموع، مع عدم قدرة الحكومات على سن سياسات وبرامج اقتصادية [بعيدا عن] القبضة الحديدية للمؤسسات المالية الدولية وتحررها من إملاءاتها"⁶⁴، وهو ما يجعل مؤشرات التنمية البشرية تراوح مكانها على الرغم من الإنفاق الاجتماعي⁶⁵، ويجعل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تتوسع بين الأغنياء والفقراء.⁶⁶

وإذا كانت الأنظمة العربية دائمة الحرص على الدفاع عن سياساتها بأنها سليمة بدعوى أن معدلات نموها الاقتصادي تتراوح بين 3 و7 في المائة خلال العقد الأخير (2000-2009)، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف ما بين 1999-2009؛ فإن لعبة الأرقام والنسب هذه لم تؤدي إلى تحسين حياة المواطنين. الأرقام كما يقول عبد الإله

⁵⁷ آية نصار وآخرون، م.س.، ص.ص: 30-33.

⁵⁸ آية نصار وآخرون، م.س.، ص: 35.

⁵⁹ آية نصار وآخرون، م.س.، ص.ص: 439-440.

⁶⁰ أنظر جلال أمين، *ماذا حدث للثورة المصرية؟*، القاهرة: دار الشروق، ط 2، 2013، ص.ص: 46-51.

⁶¹ جون آر برادلي، م.س.، ص: 203.

⁶² جلال أمين، م.س.، ص: 19-20.

⁶³ آية نصار وآخرون، م.س.، ص: 34-35.

⁶⁴ عبد الإله بلقزيز وآخرون، *الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خريطة طريق*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011، ص: 108.

⁶⁵ آية نصار وآخرون، م.س.، ص: 433.

⁶⁶ آية نصار وآخرون، م.س.، ص.ص: 438-439.

بلقزيز "حمالة أوجه"⁶⁷، قد ترتفع لكنها لا تنعكس إيجاباً على الأوضاع المعيشية للمواطنين. بل على العكس، نجد أن ارتفاع النمو كان يوازيه ارتفاع في معدل البطالة، ويتسع معه البون بين الأغنياء والفقراء. إنه بعبارة أخرى اقتصاد متنام: ينمو لكنه يغدق فقراً.

وأما العنصر الثالث فيتعلق بالفساد الذي استشرى بصورة مختلفة وشكل منظومة ضخمة نتيجة الزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة. والفساد ليس "سوى سوء توزيع الثروة، وتكرير الفقر، وسرقة الفائض، وتحويل الملك العام إلى إقطاعات خاصة"⁶⁸، إذ أن القطاعات التي تعرف زيادة في النمو الاقتصادي لا يستفيد من عائداتها إلا فئة قليلة أما القطاعات التي تستفيد من ثمارها القاعدة الاجتماعية الواسعة فهي لا تنمو كالصناعات التحويلية والزراعة⁶⁹. ولعل المراتب المتأخرة التي احتلتها البلدان العربية في التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية⁷⁰ تبين مدى خطورة الوضع جراء انتشار الفساد المأسس الذي جعل المصريين يشمخون من نخبة سياسية تدير مصر سياسياً واقتصادياً لغير صالح المصريين⁷¹.

وما زاد من حدة الفساد سياسة إصلاح القطاع العام وتبني الخصخصة التي أسفرت عن بيع أصول الدولة عبر -مثلاً- توزيع ملكية القطاع العام في شكل صكوك على المواطنين. وهو مشروع غير وطني ولا أخلاقي، بتعبير جلال أمين، لأن الغرض منه هو "أن تباع أصول الدولة المتبقية للأجانب عن طريق تمكين المواطنين من هذه الأصول ابتداءً، حتى يمكن للنظام الحاكم أن يتخلص من المسؤولية السياسية والأخلاقية عن بيع أصول مصر لغير المصريين"⁷²، محاولاً في سبيل تحقيق ذلك استغلال فقد معظم المصريين هي فقرهم، ودفعهم دفعا إلى البيع مع التظاهر بأن المتوقع منهم غير ذلك. وعليه، يتهرب متخذ القرار الحقيقي من مسؤوليته ويلقيها على الآخرين⁷³.

ب. المتغيرات السياسية: إن المتغيرات السياسية التي أسهمت في انفجار الحراك ترتبط بحالة الإفلاس التي وصل إليها النظام السياسي المصري. قد تراجع دور هذا النظام على المستوى الإقليمي. بعد أن كانت مصر فاعلاً أساساً على المستويين العربي والأفريقي، تراجع دورها على هذين الصعيدين نتيجة سلوكيات الارتكان إلى سياسة المهادنة وتقلص المعاونة لأعداء الأمة دون أي اعتبار للشعور القومي للمصريين، والعمل على تزييف وعي المصريين تجاهه. وصار القرار السياسي المصري المتعلق بالقضايا المصرية، خاصة القضايا القومية، مرتبطاً بالقرار الأمريكي والإسرائيلي؛ الأمر الذي جعل النظام السياسي عاجزاً عن تبني أي موقف يصب في صالح القضايا العربية، وتحلى ذلك بشكل كبير في المواقف تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واحتلال العراق، وانفصال جنوب السودان⁷⁴.

كان القرار محتكراً من طرف مؤسسة الرئاسة. ولترسيخ هذا الاحتكار، اعتمدت هذه المؤسسة على الحزب الوطني الذي كان يضم مجموعة من المثقفين الانتهازيين الذين يعملون على تبرير قرارات الرئيس بين الجماهير، وعلى الجهاز الأمني الذي

⁶⁷ أنظر عبد الإله بلقزيز وآخرون، م.س.، ص.ص: 103، 126.

⁶⁸ عبد الإله بلقزيز وآخرون، م.س.، ص: 103.

⁶⁹ وحيد عبد المجيد، ثورة 25 يناير قراءة أولى (القاهرة: مركز الأهرام، ط3، 2012) ص: 68.

⁷⁰ أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2010-2011 رباح التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص: 136.

⁷¹ جلال أمين، م.س.، ص.ص: 55-56.

⁷² جلال أمين، م.س.، ص: 62.

⁷³ جلال أمين، م.س.، ص: 64.

⁷⁴ أنظر آية نصار وآخرون، م.س.، ص.ص: 44-41.

يفرض القرار بالقوة على أرض الواقع من خلال قمع أي صوت معارض. وفتح هذا الوضع الباب أما سيطرة الحزب الوطني الحاكم على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتهما. خاصة وأنه على مدار ثلاثة عقود، لم ينفصل منصبا رئيس الحزب ورئيس الجمهورية مما نجم عنه شخصنة السلطة، وجعل التعددية السياسية تنميقا لصورة النظام على المستوى الخارجي⁷⁵.

وجاء مشروع التوريث ليزيد من تأكيد الطابع الشخصي للسلطة، إذ أطلقت يد جمال مبارك في أجهزة الحزب بعد تعيينه أمينا للجنة السياسات في الحزب الوطني لإعداد لورثة الحكم من والده. وتبينت جدية مشروع التوريث، الذي ولد في لندن في مطلع التسعينات، بعد قيام جمال مبارك بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بدون صفة رسمية، بينما تم استقباله من دوائر رسمية في أمريكا⁷⁶. ونمّل مع الأستاذ حبيب الجناحي إلى أن ظاهرة التوريث هي التي مست كرامة المواطن المصري وجعلته يشعر بالذل والاحتقار⁷⁷، لما فيها من إشعار بأن التعامل معه يقوم على أساس أنه قاصر ولا يعرف مصلحته، وبالتالي فإن تحديد مصيره هي من مسؤولية النظام الحاكم. لذا كان هدف الثورة الأول هو هدم قلاع السلطوية السياسية التي اتسمت بانفراد الطبقة الحاكمة المهيمنة باتخاذ القرار، والتزييف المنهجي للوعي السياسي، والإقصاء القمعي للخصوم السياسيين⁷⁸.

وأمام عجز النظام السياسي المصري عن استيعاب مطالب الشعب المتزايدة يوما بعد يوم، اعتمد النظام على المقاربة الأمنية لمواجهة الأصوات المحتجة على سوء تردي الأوضاع. وعاشت السلطة المصرية تحت تأثير الهاجس الأمني بشكل حرمها من نعمة الاستقرار. نتيجة انعدام الثقة بين الحكومة والشعب⁷⁹. وظل الوهم المسيطر على ذوي النفوذ بأن الشعب يخفي وراءه خنجرا يريد أن يطعن به السلطة في أي وقت، ولهذا فهو شعب لا يمكن حكمه أو التحكم به إلا بعضا الأمن الغليظة، ولا تردعه إلا سيارات الأمن المركزي المعبرة عن القوة والقمع⁸⁰، وأن أحسن طريقة للتعامل معه هو إطلاق يد جهاز أمن الدولة ليروع المواطنين ويخترقهم، ويجعلهم دائما مترددين في القيام بأي عمل لا يلقى رضا السلطة: وبذلك يتحقق ضبط المجتمع ويفرض الهدوء والاستقرار السياسي، وإن كان على حساب حياة المواطنين (كما حدث مع الشاب خالد سعيد الذي توفي جراء التعذيب الذي تعرض له على يد الشرطة)⁸¹.

وتبعاً لذلك بدء نظام حسني مبارك يفقد كل ما يتبقى له من الشرعية. كان قد تخلّى عن حلم الوحدة العربية منذ زمن بعيد. وعلى الرغم من تحقيق نمو اقتصادي لم يكن التوزيع عادلا بالمرّة وإنما لحساب فئة المنتفعين من النظام وهكذا تزايدت مشاعر السخط والإذعان معا". وأصبح الحزب الحاكم يفتقر إلى الصلة الحقيقية بالشعب. وفي غياب الشرعية، ظل الخوف هو الضامن الوحيد الذي يبقّي على النظام في السلطة الأمر الذي دفعه إلى إطلاق يد جهاز أمن الدولة ليعيث فسادا في المجتمع وتعذيبا للمواطنين... وترويعا لكل فئات المجتمع⁸². وهكذا أدرك المصريون أن لا أمل في إصلاح النظام من الداخل

⁷⁵ آية نصار وآخرون: م.س.، ص.ص: 45-199.

⁷⁶ محمد عبد الهادي علام، ثورة 25 يناير... الثورة مستمرة، الإسكندرية: دار العين للنشر، ط1، 2012، ص.ص: 91-102. جلال أمين: مرجع سابق، ص: 56-57.

⁷⁷ عبد الإله بلقزيز وآخرون: م.س.، ص: 117.

⁷⁸ السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2012، ص.ص: 352-356.

⁷⁹ جون آر برادلي: م.س.، ص: 197.

⁸⁰ محمد المهدي: م.س.، ص.ص: 54-55.

⁸¹ أنظر زغلول النجار، السيد أبو داود: مرجع سابق، ص.ص: 166-171. أحمد يوسف أحمد وآخرون: مرجع سابق، ص: 138. آية نصار وآخرون: مرجع سابق،

ص.ص: 49-50.

⁸² جون آر برادلي، م.س.، 199-200.

بل لا بد من التغيير. وما جعلهم يؤمنون أكثر بذلك، التزوير الفج لانتخابات مجلس الشعب التي أجريت أواخر عام 2010م⁸³.

لقد جعلت فترة حكم حسني مبارك مصر تغرق في الديون الداخلية والخارجية. وارتفع عدد الفقراء، ومعدلات البطالة في ظل حكم استبدادي أطلق يد الرئيس وأقاربه ومنتفعيه في نهب أموال الشعب وثرواته تحت حماية قانون الطوارئ⁸⁴. لذا كانت كل ظروف الانفجار موجودة تنتظر اللحظة المناسبة، لحظة الإدراك والوعي بالفرصة، وهو ما تحقق بالثورة⁸⁵.

لائحة المراجع:

1. أحمد مبنسي: *حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي دراسة للحالة المصرية* (أبو ظبي: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2010).
2. أحمد يوسف أحمد وآخرون، *حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).
3. أنظر جلال أمين، *ماذا حدث للثورة المصرية؟* (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2013).
4. آية نصار وآخرون، *الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).
5. جون آر برادلي (ترجمة شيماء عبد الحكيم طه وكوثر محمود محمد)، *في قلب مصر أرض الفراغة على شفا الثورة* (القاهرة: كلمات عربية، ط1، 2012).
6. حامد ربيع، *الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي* (القاهرة: دار الموقف العربي).
7. "دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات: حركة كفاية، 6 أبريل" www.fsm2013.org/ar/node/86
8. سعيد الحسن، *التحرر العربي والنظام الدولي* (الرباط: منشورات مركز الدراسات والأبحاث مؤسسة خالد الحسن، ط1، 2009).
9. سمير أمين، *ثورة مصر* (دار العين للنشر، الطبعة الثانية، 2012).
10. السيد يسين، *ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة* (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2012).
11. شريف إسماعيل بكر، *الشعب يريد: هتافات... شعارات... نكت*، (ط1، 2012).
12. عبد الإله بلقزيز وآخرون، *الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خريطة طريق* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).
13. عرفات علي، *3 محاور لاستعادة مظهرها الحضاري: عشوائيات الغردقة على طريق العلاج*، (الأهرام اليومي)، بتاريخ 6 مارس 2012.
14. علي حرب، *ثورات القوة الناعمة في العالم العربي*، (الدار العربية للعلوم الناشر، الطبعة الثانية، 2012).
15. عمرو الشوبكي وآخرون، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر-المغرب-لبنان-البحرين*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1)، نقلا عن جمال الدنسيوي: *الحراك الاجتماعي في مصر (قراءة في الأدبيات المتاحة)*، مقال غير منشور.
16. محمد المهدي، *عقريّة الثورة المصرية* (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2011).
17. محمد عبد الهادي علام، *ثورة 25 يناير... الثورة مستمرة* (الإسكندرية: دار العين للنشر، ط1، 2012).
18. وحيد عبد المجيد، *ثورة 25 يناير قراءة أولى* (القاهرة: مركز الأهرام، ط3، 2012).
19. *يوميات ثورة 25 يناير 2011*: <http://www.sis.gov.eg/Newvtr/reveulotion/html/3.htm>

⁸³ زغلول النجار، السيد أبو داوود، م.س.، ص: 156.

⁸⁴ زغلول النجار، السيد أبو داوود، م.س.، ص: 158-159.

⁸⁵ آية نصار وآخرون، م.س.، ص: 563.